



نوفمبر ٢٠٢٣

أوراق استراتيجية

نشرة غير دورية تصدر عن
مركز الدراسات الاستراتيجية بمكتبة الإسكندرية

الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية

الواقع، التحديات، المستقبل

- موقع الدراسات الاستراتيجية في حقل العلوم السياسية
- واقع الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية
- مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والقرار الاستراتيجي: الدور والتأثير
- دور استشراف المستقبل في حقل الدراسات الاستراتيجية في ظل المتغيرات الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية والأمنية
- الخيارات المتاحة

أوراق استراتيجية

أولاً: موقع الدراسات الاستراتيجية في حقل العلوم السياسية

اتسع حقل الدراسات الاستراتيجية ليعنى بطيف واسع ومعقد من القضايا، ولم يعد التعاطي معها مقصوراً على الإطار المفاهيمي التقليدي فقط. ومن ثمّ تطورت عملية بناء الرؤية الاستراتيجية للدول بهدف تحديد قضاياها وأنسب السبل لتعزيز قدرتها في نطاق تلك القضايا وبناء قوتها ونفوذها الدوليين وحماية مصالحها العالمية بحسب ما تفرضه تلك القضايا من تحديات ومعطيات، وبروز مفهوم القوة الشاملة للدولة وتعدد مدارسه ومحاولات بناء أطر متعددة لفهم طبيعته وكيفية بنائها وتعزيزها. وكذلك مفهوم التكامل الاستراتيجي، سواء فيما يخصّ تحديد القضايا الكبرى ذات الأولوية للدول على المدى البعيد، أو فيما يخصّ تطوير القدرات المتعلقة بالتعاطي مع تلك القضايا؛ بما في ذلك القدرة على صنع القرار في صدها، وتصاعد أهمية الدراسات الاستراتيجية وتعدد فضاءاتها وأنماط المساهمين فيها. ذلك المشهد المعقد والمتغير بشكل متواصل في ظلّ الثورات المعرفية المتلاحقة، وتداعيات الثورة الصناعية الرابعة، الذي فرض نفسه على فضاء الدراسات الاستراتيجية وفرض على المعنيين بها إعادة تعريف نطاقاتها وأدواتها والعلاقات بين مجالاتها المختلفة، وبينها وبين مؤسسات صنع القرار من جهة والرأي العام من جهة أخرى. ولعلّ التحدي الأهمّ هو بناء منظور استراتيجي شامل في مواجهة كافة التحديات التي تعوق هذا الهدف الضروري، بل وربما الحتمي للحفاظ على وجود الإنسانية وبقائها.

ولحقل الدراسات الاستراتيجية ثقل كبير في العلوم السياسية بشكل خاصّ. فالدراسات الاستراتيجية ليست مقصورة على الدراسات الأمنية والدراسات العسكرية فقط، وهو المفهوم التقليدي في فترة الحرب العالمية الأولى، خاصة عندما كانت المدرسة الواقعية هي التي تسيطر على دراسات العلاقات الدولية. وتاريخياً مرت الدراسات الاستراتيجية بعدة مراحل، وهي:

١- حيث كانت بؤرة الاهتمام بحقل الدراسات الاستراتيجية هي التركيز على قدرة الدولة على خوض الحروب والصراعات المختلفة، وتحقيق تمدد نفوذها خارج حدودها الإقليمية، كان ذلك هو الطابع المسيطر على الدراسات الاستراتيجية أثناء فترة الحرب العالمية الأولى.

الإشراف العام

أ.د. أحمد عبد الله زايد

الإعداد والتحرير

قائم بأعمال

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية

د. محمود عزت

ساهم في الإعداد

حسين سلامة

المراجعة اللغوية

أحمد شعبان

معالجة النصوص

صفاء الديب

مراجعة التنسيق

مرّوة عادل

التصميم الجرافيكي

ريم نعمان

من الهويات، وخلق نوعًا من أنواع الصراع بين الهويات والإثنيات، الأمر الذي لم يهدد فقط أمن الدول، لكنه أصبح يهدد بقاءها أيضًا في النظام الدولي.

وقد دفعت النقاط الثلاثة المذكورة سابقًا، بإعادة تعريف الاستراتيجية والمقصود بها، وهو ما يضع عبئًا على مراكز الفكر وصنّاع القرار، وعلى الرأي العام أيضًا لمحاولة تعريف وإعادة استكشاف المقصود بهذا المفهوم، خاصة وأن مراكز الفكر في المنطقة العربية تعاني نقصًا شديدًا جدًا في عملية المشاركة في وضع السياسات العامة. ومراكز الفكر تساهم بشكل كبير في سد هذا النقص بعملية بناء السياسات العامة كحقل معرفي بحثي تطبيقي يجب أن يكون مدرجًا على أجندتها في المنطقة العربية.

وهناك مقارنة فيما يخص الدراسات الاستراتيجية بمفهومها العام، حيث تشمل مفهومين قد يختلفان بعضهما عن بعض:

- **المفهوم الأول** يركز بشكل أكبر على الدراسات بمفهومها الاستراتيجي وهو مفهوم عام جدًا لتعريف الاستراتيجية. ولكن بهذا المفهوم، فإن الدراسات الاستراتيجية ستكون بالكاد كل ما يمكن دراسته من علوم أو فنون، بدايةً من علوم الإدارة، ونهايةً بمفهوم دراسات العلاقات الدولية والأمن الدولي.

- **المفهوم الثاني**، الأكثر استخدامًا بالفعل والذي تُسمى به المراكز البحثية في الغرب، يشير بدوره إلى قسمين فرعيين:

- **الأول** يتعلق بمفهوم الاستراتيجية الكبرى Grand Strategy، كيف ترى الدول غاياتها، وموقعها من حيث الاعتبارات الجيوسياسية الدولية، واحتمالات الصراعات والتعاون المحتملة عند تحقيق تلك الأهداف.

- **الثاني** يتعلق بمفهوم الدراسات الأمنية، والتوضيح هنا أن مفهوم الدراسات الاستراتيجية لم يكن هو الدراسات الأمنية ثم اتسع بعد ذلك، بل إن مفهوم

٢- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت المرحلة الثانية للدراسات الاستراتيجية؛ حيث شهد النظام الدولي قوتين دوليتين متكافئتين في القوة نسبيًا، وهما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثمّ أصبح لدينا ظاهرة يُطلق عليها، ظاهرة «توازن الردع الشامل» بين هاتين الدولتين. وظهرت عوامل أخرى غير القوة العسكرية، منها التكامل الاقتصادي والقوى الاقتصادية، وظهر نوع جديد إلى جانب القوة الأمنية والعسكرية انعكس على مجال الدراسات الاستراتيجية، أو تعريف الاستراتيجية إن جاز التعبير.

٣- مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام الحرب الباردة؛ حيث ظهرت ثلاثة عوامل رئيسية انعكست بشكل كبير على التساؤل حول ما يُمكن أن نطلق عليه الاستراتيجية، أو إعادة تعريف مفهوم الاستراتيجية بمعناها الواسع؛ وهي:

- **العامل الأول:** هو تعدّد الفاعلين في النظام الدولي؛ سواء الفاعلون من الدول أو الفاعلون من غير الدول؛ لأن هذا التعدد انعكس بشكل كبير على حجم أو عدد الفاعلين في النظام الدولي، وتعدّد أو تعقد مسارات النظام الدولي والتعامل معه.

- **العامل الثاني:** هو ظهور القضايا العابرة للحدود، والقضايا العالمية أو الكونية، على سبيل المثال، التغيرات المناخية وانتشار الأوبئة، وما نشهده اليوم كانتشار فيروس «كورونا» المستجد. ومهما كان ما تحوزه الدولة من قوة عسكرية أو اقتصادية، فهي لا تستطيع مواجهة هذا الخطر بشكل منفرد. فأصبح مفهوم القوة نفسه يحتاج إلى إعادة مراجعة.

- **العامل الثالث:** هو ظهور أو بروز أنماط جديدة من القوى لم تكن موجودة سابقًا. فكان دائمًا مفهوم القوة هو الجيوش أو القوة العسكرية؛ لكن الآن أصبح لدينا ثورة معرفية وتكنولوجية هائلة استطاعت أن تنتج قدرًا كبيرًا جدًا من التداخل والتواصل البشري، وهو الجانب الإيجابي لها. لكنها، من ناحية أخرى، أنتجت جزرًا منعزلة

- ٢- لا تعتمد العديد من حكومات دول المنطقة العربية على مخرجات المراكز البحثية الوطنية.
- ٣- عدم وجود مركز رقمي لإيداع البحوث والدراسات فيما يسمى Depository Center.
- ٤- هناك ضعف في الإنفاق في الدول العربية فيما يتعلق بالمتوسط العام لدخل الباحث، وأيضًا الميزانيات العامة المخصصة للبحث العلمي، بالإضافة إلى عزوف القطاع الخاص في العالم العربي عن تمويل البحث العلمي.
- ٥- تعاني المؤسسات البحثية العربية من ضعف عام في الموارد بسبب غياب هيكلية القوانين التي تسمح باستخدام هذه الموارد أو عدمها. وليس هناك استفادة من النظام الضريبي، كما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى ضعف الإمكانيات التسويقية لدى بعض المراكز البحثية في العالم العربي.
- ٦- من بين أهم الإشكاليات التي تواجهها مراكز الفكر في الوطن العربي، أزمة هجرة الكوادر من ناحية، وصعوبة إيجاد باحثين مميزين وعقول وكفاءات نوعية وبحثية إلى المراكز البحثية العربية من ناحية أخرى، لا سيما ضعف ثقافة المعلومة في العالم العربي؛ فالجهة الطالبة للمعلومة تريدها بأرخص ثمن، ولا تسعى إلى أن تتحرى دقتها.
- ٧- معظم المراكز في الوطن العربي تُنعت بـ«الاستراتيجية». وهنا تظهر الحاجة إلى تدقيق هذا المصطلح. فقلما نجد مركزًا فكريًا عربيًا جديدًا لا يسمى نفسه استراتيجيًا، رغم أن هذا لا يقلل أبدًا من شأن المراكز الفكرية الصغيرة التي تتناول قضايا في غاية الأهمية. ولا يمكن لمركز واحد أن يتناول كافة القضايا الاستراتيجية.
- ٨- موقع مراكز الفكر العربية على الصعيد العالمي، فقد أشار تقرير جامعة بنسلفانيا «مراكز الفكر والمجتمع المدني» والصادر في يناير ٢٠٢١م، والمحدثة بياناته في ١٧ مارس ٢٠٢١م بشأن مراكز البحوث على مستوى العالم، إلى أنه على سبيل المثال يُلاحظ في منطقة الشرق الأوسط امتلاك إيران مثلًا ٨٧ مركزًا بحثيًا،

استخدام العنف أو دراسة الحرب في العلاقات الدولية، أصبح يتجاوز العسكريين القائمين على استخدام العنف أو إدارة الحرب. وأصبح جزء من الدراسات الاستراتيجية هو دراسة الإطار المؤسسي والقانوني لوضع الاستراتيجية العسكرية، وآليات استخدام العنف أو آليات الحرب والدبلوماسية بشكل متكامل أو متوازٍ، وأيضًا الموارد البشرية التي تستخدم في إدارة الصراعات أو التعاون في حالة الحرب.

ثانيًا: واقع الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية

الوقوف على واقع وإشكاليات الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية مسألة مهمة جدًا، لما تحظى به المنطقة العربية من أهمية استراتيجية كبيرة وهو ما يضعها محل استهداف حاليًا، وبالتالي عديد من القضايا في الوطن العربي تحتاج إلى دراستها استراتيجيًا. فلم يعد مفهوم الاستراتيجية مقصورًا على الجوانب العسكرية أو الأمنية، بل يمتد إلى العديد من القضايا، مثل التطرف والإرهاب وتغير المناخ، التي تحتاج إلى تركيز البحث فيها في المنطقة العربية خصوصًا.

ومن واقع الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية، وفيما يتعلق بهذا الشأن فهناك بعض الإشكاليات التي تواجهها مراكز الفكر والبحوث المعنية بالدراسات الاستراتيجية، أو بعض الإشكاليات المتعلقة بمجال الدراسات الاستراتيجية ذاته، وهي:

- ١- هناك قصور ملحوظ في العالم العربي بالنسبة إلى المراكز البحثية؛ حيث يتراجع تصنيف بعض المؤسسات البحثية العربية؛ رغم خضوع بعض تلك التصنيفات لمعايير غير عادلة. وقد يكون سبب ذلك أن الجهة الحكومية المختصة تريد الحفاظ على سرية أبحاثها، ولا تريد نشرها مع الغير؛ حتى لا تُظهر بعض العيوب أو النواقص عندها، وحتى لا يفهم الآخرون استراتيجيتها وما تبحث عنه.

ما يجعل من هذه المراكز حتمية ضرورية للمساهمة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، نظرًا لكونها تتمتع بالمرونة التي لا تتمتع بها المؤسسات السياسية الرسمية، وهو الدور الذي لا يزال محدودًا في منطقتنا العربية، أي لا تزال هذه المراكز ذات تأثير محدود نسبيًا مقارنةً مع نظيرتها الغربية.

٩- صعوبة عمل المراكز البحثية في ظل أزمة المعلومات والأرقام، ورغم الاعتراف بضرورة حفظ سرية بعض المعلومات حفاظًا على الأمن القومي للبلاد، فإن هناك مساحات أخرى من البيانات لا ينبغي أن يكون بها نقص معلوماتي أو نقص أرقام.

١٠- العمل الفردي وضعف آليات الربط بين المراكز البحثية العربية، رغم وجود قواسم مشتركة هائلة فيما بينها، لا سيما أن العديد من دول العالم العربي تواجه تحديات مشتركة. وهو ما يقتضي أن يكون هناك اعتبارات ربط جادة بين تلك المؤسسات، ترقى إلى مستوى الثقافة السائدة داخلها وفيما بينها.

١١- هناك بعض القضايا في المنطقة العربية قد لا تحظى بأولوية ملحوظة على أجندات المراكز البحثية، لا نجدتها مطروحة في أجندات المؤسسات البحثية ومراكز الفكر العربية.

١٢- غياب دور المراكز البحثية في تعزيز مفهوم الهوية العربية والتأكيد على تشابه التحديات بين كثير من الدول العربية.

١٣- قضية «الأمن السيبراني» ليست حاضرة بقوة على خريطة المؤسسات البحثية في الوطن العربي، مقارنةً بالمؤسسات البحثية ومراكز الفكر الغربية.

١٤- الإشكالية التي تواجه المراكز البحثية العربية بشكل عام، وهي تداخل تلك المجالات فيما بينها؛ حيث يكون الباحث أكثر تخصصًا في مجال بعينه ولا يبحث في المساحات المشتركة بين تلك المجالات التي تتفاعل بعضها مع بعض بصورة غير نمطية ومتغيرة. ونرى ذلك مثلًا في التداخل بين الحروب

وإسرائيل ٧٨ مركزًا، في حين جاء توزيع عدد المراكز البحثية في الدول العربية كالتالي^(١):

الدولة	عدد المراكز البحثية
الجزائر	١١
مصر	٤٧
عمان	٣
لبنان	٣٥
البحرين	١٥
الأردن	٣٢
فلسطين	٣٩
الإمارات	١٦
الكويت	١٦
قطر	١٥
السعودية	١٣
ليبيا	٤
سوريا	١٠
العراق	٣٥
المغرب	٢٩
تونس	٢٤

ويشير ذلك إلى أن مجموع مراكز الفكر والمؤسسات البحثية العربية تشكل جزءًا ضئيلاً من مجموع مراكز الفكر العالمية، وهي ٣٤٤ مركزًا في المنطقة العربية والمتمركزة في (شمال إفريقيا، والشرق الأوسط والخليج العربي)، في حين تملك الولايات المتحدة الأمريكية وحدها حوالي ٢٢٠٣ مركزًا بحثيًا حسب آخر إحصائيات تقرير «مراكز الفكر والمجتمع المدني» الصادر عن جامعة بنسلفانيا، ما يؤكد على الأهمية البالغة لأدوار هذه المراكز في رسم وضع وتوجيه السياسات العامة للدول الكبرى، خصوصًا في ظل المعاناة العالمية من الأزمات المتغيرة والمعقدة،

James G. McGann, *Global Go to Think Tank Index Report: (١) 2020*. (n.p.: University of Pennsylvania. The Lauder Institute. Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP), 2021).

غياب كبير لمراكز ومعاهد الدراسات الاستراتيجية في معظم المنطقة العربية، سواء الحكومية أو المستقلة. كذلك لا نجد العديد من الجامعات العربية تضمّ بين مؤسساتها المراكز والمعاهد المتخصصة في الدراسات الاستراتيجية، سواء المختصة بدراسة القضايا السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

٢٠- العمل البحثي المنفصل عن الدولة لديه العديد من المشكلات؛ لأن الدولة أحد أهمّ مصادر التمويل. وعليه فضعف التمويل الحكومي والقيود التي تفرضها الدولة على مسائل التمويل تمثّل عائقًا كبيرًا أمام المراكز والمؤسسات الفكرية الناشطة في المجال، ما يدفعها للبحث على التمويل الخارجي الذي لا يقلّ خطورة عن تعقيدات التمويل الحكومي، بحيث يمكن أن يطرح مشكلات كبيرة متعلقة بالحرية الفكرية واستقلالية المركز في الدفاع عن القضايا والأهداف التي يتبناها، وتحديد أجندات خاصة، وعليه تشكّل مسألة تمويل مراكز الفكر والبحوث العربية العائق الأكبر أمام عمل هذه المراكز والمؤسسات.

٢١- ومن بين أهمّ التحديات التي تعاني منها المجالس الإدارية لمراكز الفكر والبحوث العربية، الدور الذي تقوم به مجالس إدارات تلك المراكز، فهناك مجالس ضعيفة فيما يتعلق بالمدير التنفيذي والذي يتمتع بكامل السلطة ويتمّ استدعاء المجلس فقط لإضفاء الشرعية على قراراته. وهناك مجالس قوية جدًا بالنسبة إلى المدير التنفيذي؛ وهو أمر غير سويّ، بحيث يجب أن يشارك مجلس الإدارة في عمل المركز بشكل معتدل وليس مفرطًا، وهذا هو التحدي الذي تواجهه مراكز الفكر ذات المجالس الداخلية. وهناك المجالس غير الملتزمة؛ فالعديد من المجالس غير قادرة على تخصيص الوقت اللازم للمراكز الفكرية التي تنضمّ لعضوية مجالسها الإدارية أو الاستشارية، فغالبًا ما يمثّل العثور على طرق لإشراك هذه المجالس في العمل تحديًا للمديرين التنفيذيين.

السيبرانية والبعد العقائدي، وتداخل مجالات حروب الجيل الرابع.

١٥- ظاهرة «العدايات البحثية»، وغياب التحليل الجيد لها في المراكز البحثية العربية. في حين تقوم أغلب المراكز البحثية الغربية، سواء مراكز مفتوحة أو مراكز مغلقة، بوضع استراتيجيات وخطط وأفكار تدعم بها صناعة القرار، ومن ثمّ فهي عدايات بحثية، حيث انتظر قيام العدو بتنفيذ استراتيجيته، والتعامل معها في صورة ردّ فعل.

١٦- هناك غياب كامل للدراسات التي تتناول مستقبل الدراسات الاستراتيجية في الوطن العربي.

١٧- ليست هناك أجندة بحثية تجمع ما بين المراكز البحثية في الدولة الواحدة، وهو ما ينعكس على مستوى التنسيق مع مراكز الأبحاث في الدول الأخرى. فإن كثيرًا من المراكز البحثية العربية، تعمل كجزر منعزلة بعضها عن بعض.

١٨- هناك تحدّي يواجه الدراسات الاستراتيجية بمفهومها الأمني والعسكري، ألا وهو أن قواعد البيانات الموجودة حاليًا التي يلجأ لها الباحثون العرب هي غريبة بالأساس. ومن ثمّ فإن كل البيانات المتاحة حاليًا تخدم المصالح الغربية أو حتى رؤاها. ولا يوجد في العالم العربي أي استثمار مالي أو استثمار تقوم به الدولة أو المؤسسات البحثية في تكوين قواعد بيانات خاصة بها. ويعود ذلك إلى الثقافة الاستراتيجية السائدة داخل المؤسسات العربية وداخل هيئات المال أو هيئات الدعم العربية. والأهمّ من ذلك، كل البيانات الأمنية هي مسائل لها حساسية كبيرة وتُعامل على أنها معلومات سرية، في حين أن الباحث لديه قدرة الحصول على مقاضاة الجهات الغربية للتوصل إلى هذه المعلومات ودراساتها.

١٩- هناك عدد محدود من مراكز الدراسات الاستراتيجية العربية والتي تساهم من خلال الدراسات والأبحاث والتقارير العلمية وتنظيم المؤتمرات في مناقشة ورصد القضايا السياسية الدولية والعربية، وفي المقابل هناك

ثالثاً: مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية والقرار الاستراتيجي: الدور والتأثير

يعرّف مشروع مراكز الفكر العالمي، مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية بأنها مؤسسات تقوم بالدراسات والبحوث الموجهة لصانعي القرار، والتي قد تتضمن توجيهات وتوصيات معينة حول القضايا المحلية الدولية، بهدف تمكين صانعي القرار المواطنين لصياغة سياسات حول القضايا الاستراتيجية والسياسات العليا للدولة. وقد تكون هذه المراكز مرتبطة بأحزاب سياسية، أو جهات حكومية، أو جماعات مصالح، أو شركات خاصة، وقد تكون مراكز غير حكومية مستقلة.

وتعدّ هذه المراكز في كثير من الأحيان بمثابة مؤسسات وسيطة بين الأكاديميين صنّاع القرار للسياسات العامة والشئون الاستراتيجية. إن موجة انتشار مراكز الفكر في سائر أنحاء العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي جاءت نتيجة تصاعد موجة الديمقراطية، وعلى أثر ذلك أدّت هذه المراكز أدواراً حيوية في رفع مستوى جودة عملية صنع القرار في الدول الديمقراطية الناشئة والاقتصادات الانتقالية، حيث تعمل تلك المراكز على تقديم الأفكار الجديدة إلى صنّاع القرار، فضلاً عن توفير منظورات جديدة لصياغة الاستراتيجيات التكاملية؛ من خلال المعلومات التي توفرها مراكز الفكر يمكن لصنّاع القرار اتخاذ أفضل الاستراتيجيات والسياسات، حيث يصبح كلٌّ من هؤلاء أقلّ اعتماداً على مصادر المعلومات القائمة، وأفضل قدرة على اتخاذ الخيارات السياسية المبنية على الدلائل العلمية.

وتعدّ مراكز الدراسات الاستراتيجية منارة هادفة لإيجاد فرص للتواصل بين الحضارات والأمم، وهي تشكّل إطاراً مناسباً لتقليص الفجوة بين المجتمعات، وإيجاد مناخ ملائم للتواصل الفكري والحضاري، ما ينعكس إيجاباً على الرقي بالمجتمعات. ومن منطلق التطور الحادث عالمياً أصبحت مراكز الدراسات الاستراتيجية هي منارة للتواصل بين المجتمعات وربط الثقافات بعضها ببعض، وتقليص الهوة بين الثقافات والمجتمعات المتباعدة؛ وبناء أطر متجانسة بين المجتمعات لإيجاد قنوات للتواصل الدائم

للارتقاء بالبحث العلمي وبناء استراتيجية هادفة لتنمية المجتمعات.

غير أن الدور الذي اضطلعت به مراكز الدراسات والأبحاث في المنطقة العربية، يختلف عما هو عليه الأمر في الدول الغربية، وذلك بسبب التحديات التي تواجهها، ولأنها لم تنبأ مكانة حقيقية، ولم تمارس دورها الحيوي في المشاركة في صنع القرار أو في تقديم ما يلزم من مشورة ومن دراسات رصينة، وبدا دور معظمها غير فاعل في صياغة الاستراتيجية الشاملة للدولة بكافة أبعادها، ليس بسبب عجزها عن أداء هذا الدور، بل بسبب التحديات الكثيرة التي تحيط بها، وعدم تكليفها بهذه المهام بحكم طبيعة الحياة السياسية في العالم العربي، بالإضافة إلى اختلاف العمل المؤسسي المعمول به في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وهنا يمكن الإشارة إلى بعض الخصائص التي يجب أن يتمتع بها مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية الذي يدعم اتخاذ القرار في الدولة:

- وضوح الهدف والمهمة التي يؤديها لدعم صانع القرار؛ بحيث يكون متخصصاً في مجال معين، سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو أمني أو عسكري، أو يؤدي جميع هذه التخصصات، على أن يتمّ تحديد مستوى التحليل: هل هو استراتيجي أم سياسات أم تكتيكي؟
- أن يركز إلى مجموعة منتقاة من الخبراء والأكاديميين والمفكرين الاستراتيجيين، ويفضّل من يجمعون بين الخبرة العلمية والعملية.
- أن يمتلك قنوات معلومات واتصالات كافية ودقيقة وحديثة، تضمن توافر البيانات والإحصائيات والمعلومات التي تساعد مجموعة العمل على إجراء الدراسات المطلوبة بدقة عالية وبحيادية كاملة.
- القدرة على الابتكار والإبداع، وإعداد سيناريوهات واستشراف المستقبل.
- إقامة شبكة علاقات مع مراكز البحوث والفكر العالمية لتبادل الخبرات.

محاضرات وفعاليات عامة، غالبًا ما تشكّل مشاركة هؤلاء الخبراء والباحثين تسويقيًا فاعلاً لآرائهم وأطروحاتهم السياسية أو العلمية، وفي هذا الإطار يتم إبرام اتفاقيات تعاون وشراكة مع المؤسسات البحثية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي من أجل تعزيز وترقية العمل البحثي.

- العلاقات المباشرة مع صنّاع القرار: وهو ما يسهّل من القدرة على الإقناع والتأثير ومعرفة احتياجات ومتطلبات صنّاع القرار والمسؤولين، وهو النموذج الذي نجده غالبًا في الولايات المتحدة الأمريكية.
- النشر العلمي والمؤلفات العلمية: وهو المنتج الأساسي الذي تستهدفه مراكز الدراسات والأبحاث، ويكون له تأثير على المدى المتوسط والبعيد من خلال اعتماد الدراسات والكتب والمؤلفات العلمية.

رابعًا: دور استشراف المستقبل في حقل الدراسات الاستراتيجية والجيوسياسية والاقتصادية والأمنية

يمكن أن نقول بصفة عامة إن غاية الدراسات المستقبلية هي توفير إطار زمني طويل المدى لما قد نتخذه من قرارات اليوم، ومن ثمّ العمل وفق نظرية ورؤية طويلة المدى وبأفق زمني طويل، وهذا أمر ثمليته سرعة التغير وتزايد التعقيد. ومن جهة أخرى فإن ما تتيحه الدراسات المستقبلية من إضفاء طابع مستقبلي طويل المدى على تفكير الباحث أو صانع القرار، إنما هو علامة من علامات النضج العقلي والرشاد في اتخاذ القرارات.

ومن هنا تأتي أهمية الاستشراف ودور الدراسات المستقبلية في استطلاع النتائج والتداعيات على المسارات المستقبلية، فإذا كانت النتائج والتداعيات تسهم في تشكيل المستقبل المرغوب فيه، فهو بالأمر الجيد، وإذا لم تكن تسهم في ذلك، فإننا نسعى لتعديل تلك القرارات حتى تأتي نتائجها وتداعياتها متوافقة مع المستقبل المراد. وإذا تم ذلك، فإن الدراسة أو البحث قد تشارك بشكل إيجابي في صنع المستقبل.

- الانفتاح على الجمهور من خلال استقراء الرأي العام عبر تداول المعلومات، ومن خلال عقد مؤتمرات مفتوحة وورش عمل يشترك فيها باحثو المركز وغيرهم. ولذلك نجد أن التطورات الراهنة التي يشهدها العالم اليوم على مختلف الأصعدة تتطلب ضرورة إعادة النظر في المهام التي تؤديها مراكز الدراسات من أجل تطوير نظم اتخاذ القرار في الدولة نتيجة تطور عملية اتخاذ القرار. ولذلك توجد عوامل كثيرة تبرز أهمية مشاركة مراكز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في صنع القرار على مستوى الدولة؛ بعضها ناتج عن طبيعة عمل تلك المراكز وخصائص وسمات العاملين فيها وخبراتهم، وبعضها الآخر ناجم عن الظروف والبيئة المحيطة باتخاذ القرار.
- وحيث تؤدي مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية دورًا حيويًا في الساحة السياسية على المستويين المحلي والدولي، يمكن الإشارة إلى أهم أدوات ووسائل تأثير تلك المراكز:

- الأنشطة التفاعلية: وتتمثل في عقد المؤتمرات أو الندوات وورش العمل حول قضايا تكون ضمن اهتمام المسؤولين وصنّاع القرار.
- الحلقات البحثية أو اللقاءات المغلقة: وهي تدخل ضمن الأنشطة التفاعلية، ولكنها تكون عادة بين كبار المسؤولين وصنّاع القرار مع فريق من الخبراء المكلفين بإعداد دراسات معينة تتعلق بقضايا معينة أو إعداد سياسات عامة.
- وسائل الإعلام: عادة ما تستقطب أو تستضيف وسائل الإعلام الباحثين والخبراء العاملين في مراكز الأبحاث للاطلاع على آرائهم وتحليلهم العلمي حول قضايا الساعة أو الأزمات السياسية أو سياسات الحكومة محلّ جدل لدى الرأي العام، وهنا عادة ما تؤدي آراء الخبراء دورًا في صناعة أو صياغة أو تعديل مواقف واتجاهات الرأي العام.
- المشاركة في النشاط العام: حيث يتم دعوة الخبراء العاملين في مراكز الفكر للمشاركة في لقاءات أو

الأسباب بالنتائج، ويصعب فيها تمييز ما هو موضوعي مما هو ذاتي.

يُقاس مدى نجاح مراكز الفكر والبحوث بقدرتها على التأثير في الرأي العام ووضع الخيارات أمام صانع القرار، وهنا تؤدي مراكز البحوث والفكر دورًا مغايرًا عن الدور الذي تؤديه بعض الأجهزة الأخرى كالإعلام، فهو تأثير أكثر عمقًا من حيث كونها تطرح خيارات أمام صانع القرار. وهناك منحى آخر، وهو إلى أي مدى في عالمنا العربي يعتمد صانع القرار على توصيات ومخرجات مراكز البحوث والفكر. وهو الأمر الذي يحيلنا إلى القصة ذائعة الصيت التي انتشرت إبان توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل والتي تتناول فكرة أن هذه الاتفاقية تم توقيعها بناءً على توصية أحد مراكز الفكر.

ويبرز التساؤل حول وجود مراكز الأبحاث التي تناقش قضايا علمية مثل: التغير المناخي، والبيئة. وهنا يجب أن نشير إلى ضرورة تجسير نخوية مراكز الأبحاث مع القضايا التي تهتم العامة. فتبسيط التفكير العلمي يجب أن يكون أحد أدوار مراكز الفكر. بالإضافة إلى الأدوار الحديثة التي أصبحت تقوم بها بعض المراكز البحثية، وهي ممارسة الدبلوماسية الأكاديمية Academic Diplomacy، من خلال إرسال الخبراء والأكاديميين العاملين في مراكز الأبحاث من قِبَل وزارة الخارجية أو مؤسسات أمنية أو غيرها، إما لمعرفة آفاق تسوية، أو المشاركة في وساطة أو مفاوضات حول أزمة سياسية معينة، ويكون ذلك بشكل غير رسمي أو بشكل رسمي، أو بشكل مُعلن، أو في مسار موازٍ.

كما أن الوعي بقضية ترتيب الأولويات مسألة مهمة جدًا، فكل القضايا جديدة بالبحث، ولكن في هذه الحقبة الصعبة التي تمرّ على العالم العربي يجب علينا كمراكز فكر أن نضع أولوياتنا البحثية وفقًا للأحداث، وقد تكون أهمها تقوية الدولة الوطنية. وهذا يتطلب وعيًا بالمخاطر. والمخاطر العربية تقسّم إلى: مخاطر ذاتية صنعها العرب ضد العرب - كالثكوك بين العرب بعضهم بعضًا - ومخاطر إقليمية، ومخاطر دولية من الدول الكبرى التي لها أجنداث في المنطقة.

هناك تداخل بين الدراسات الاستراتيجية والدراسات المستقبلية باعتبارهما حقلين متميزين. ورغم اختلاف مجال عملهما فإن الدراسات المستقبلية مؤخرًا أصبحت معنية أكثر بالموضوعات ذات الطابع الاستراتيجي. فالعمل البحثي يجب أن يكون عملاً استباقيًا، وأي عمل بحثي لا يراعي الاستباقية ضعيف القيمة. لذا فمراكز الأبحاث يجب أن تُنشئ بداخلها وحدات إنذار مبكر تكون مسئولة عن وضع مؤشرات لاستشراف المستقبل أمنياً وسياسياً واقتصادياً وغير ذلك. وتؤدي مراكز الفكر والبحوث من خلال دراساتها دورًا مهمًا في مجال «المستقبلات» أو المجال «الاستشرافي» خاصةً مع تطور علم الدراسات المستقبلية Futuristic Studies في العالم الغربي، وقد أصبحت نتائج هذه الرؤى المستقبلية من المتطلبات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي في الدول المتقدمة. وإن كان هذا النوع من الدراسات في العالم العربي لا يزال يقوم في الكثير منه وفق تنبؤات أو تقديرات أو انطباعات تتولد لدى الباحثين أكثر منه الاعتماد على أسس علم المستقبلات والذي بدأ ينمو بشكل بطيء في عالمنا العربي.

إن الوعي بالمستقبل واستشرافه وإدراك التحديات والفرص يعدّ من المرتكزات المهمة بل وآلية من آليات النجاح، لذا يجب امتلاك المجتمعات العربية رؤية واضحة للمستقبل؛ وذلك لتجنب التحول إلى مجرد ردّ فعل على تصرفات الآخرين. وفي ظلّ الظروف الإقليمية والعالمية التي تتسم بالتغير والاضطراب الشديدين، تبرز أهمية الاستشراف الاستراتيجي، باعتباره عنصرًا مكملًا لعملية التخطيط الاستراتيجي، ذلك أن الاعتماد على طرق التخطيط التقليدية دون أن تسبقها عملية استشراف هو أمر غير مأمون النتائج وغير مضمون. فيجب أن تكون هناك عملية الاستقراء للمتغيرات الواضحة دون التعمق والتطرق إلى المتغيرات الأخرى والإشارات المختلفة التي يمكنها بالفعل تغيير شكل المستقبل.

ويترتب على ذلك ضرورة توفير قاعدة معرفية يمكن من خلالها تحديد الاختيارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في ضوءها، وذلك بدلًا من الاكتفاء بالمجادلات الأيديولوجية والمنازعات السياسية التي تختلط فيها

خامساً: الخيارات المتاحة

في هذا السياق، ومن خلال ما تقدّم من تحديات وإشكاليات تواجه مراكز الفكر والبحوث المعنية بالدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية أو التي تواجهها الدراسات الاستراتيجية، فيقترح على صانع القرار تنفيذ عدد من الإجراءات والآليات والمقترحات التي تساعد على تخطي الإشكاليات والتحديات والتغلب عليها، من خلال ما يلي:

- بالنسبة إلى مرحلة ما بعد التنبؤ أو مرحلة استجابة صانع القرار بالمعنى الفعلي أمام هذا النوع من الدراسات، وتركيزاً على الكيف وليس الكم؛ فلا بدّ أن تكون هناك استجابة فعلية لها من صانع القرار. فالمراكز البحثية التي تقدم هذه الخدمة بشكل أساسي لصانع القرار، يجب ألا تكون مجرد ديكور سياسي.
- لمّا كان استشراف الأحداث عملية صعبة، خاصة وأنّ المسألة صارت أكثر تعقيداً من أن يتمّ التنبؤ حول عدة قضايا بصورة شاملة متكاملة. فلا بدّ أن نفرّق في العمل البحثي والأكاديمي ما بين الدراسات الوسطية والدراسات المستقبلية، فنحن إزاء ظواهر معقدة، ربما يفوق استشرافها قدرة العقل البشري. فربما يمكننا أن نضع قواعد عامة للتعامل مع الإنذار المبكر، لكن يظلّ التعامل معها بشكل متكامل أمراً صعباً.
- لمّا كانت جمهورية مصر العربية تؤدي دوراً مهماً ومحورياً على الساحة العربية والدولية سياسياً واقتصادياً، فهناك حاجة ماسة إلى تعزيز هذا الدور من خلال إنشاء ودعم مراكز متخصصة للدراسات الاستراتيجية، سواء في المجالات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو في مجال الدراسات الإسلامية المعاصرة، وتكون تلك المراكز مستقلة مالياً وإدارياً عن الأجهزة الحكومية ذات العلاقة، أو أن تتبع الجامعات المصرية بلائحة خاصة، بحيث تستفيد من القدرات البحثية المصرية المتخصصة والموجودة في تلك الجامعات.

أما فيما يخصّ المضي في تعزيز سياسات البحث العلمي والتطوير والتنمية في الدولة، فهذا يقتضي التزاماً من الدولة بإنشاء أو إتاحة المجال لإنشاء مؤسسات بحثية ومراكز فكرية ودراسات خاصة وحكومية متخصصة للمساهمة في عملية التنمية المستدامة ووضع الاستراتيجيات والسياسات العامة في مختلف المجالات، أو للمساهمة في متابعة تطبيق أو تقييم هذه السياسات ونتائجها. فهناك ضرورة تفعيل الشراكة ما بين القطاعين الحكومي والخاص على صعيد البحث العلمي، من خلال مراكز الدراسات الخاصة نظراً لأنها تشكّل ضرورة استراتيجية لتطوير البحث العلمي وارتباطه بعملية التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو التكنولوجية وغيرها.

وفيما يخصّ إشكالية توفير التمويل اللازم لمراكز الأبحاث والدراسات، أو للمشاريع البحثية التي تقوم أو ترغب في إنجازها، فهي تُعدّ من أهم التحديات والإشكاليات التي تواجهها مراكز الأبحاث والدراسات الخاصة، فهذه الإشكالية تؤدي دوراً محورياً في سياسات المراكز واستقلاليتها العلمية والسياسية، وكذلك في تحديد أجندتها البحثية، وأحياناً في اختيار مستوى أو نوعية الخبراء والباحثين، أي مستوى الكفاءات العلمية القائمة على البحوث والدراسات. وبالمحصلة في مستوى أو الجودة العلمية للدراسات أو المنتج العلمي. وهذه الإشكالية تُعدّ من أخطر وأصعب التحديات التي تواجه المراكز البحثية الخاصة.

لذا فإن استشراف المستقبل يسهم في ترشيد عمليات التخطيط واتخاذ القرارات من زاويتين: الأولى، هي زاوية توفير قاعدة معلومات مستقبلية لصانع القرار، أي توفير معلومات حول البدائل الممكنة وتداعيات كلّ منها في الزمن، ونتائج كلّ منها عند نقطة زمنية محددة في المستقبل. أما الزاوية الثانية، فهي زاوية ترشيد ما يجب أن يسبق عملية اتخاذ القرارات بشأن الخطط والسياسات من حوار على مستوى النخب أو على مستوى الجماهير بقصد بلورة القضايا وبيان الخيارات المتاحة.

ناحية أخرى، مساعدتها في تأسيس مراكز بحثية مغلقة داخل تلك الجهات. وذلك بهدف الوصول إلى منتج بحثي صحيح يمكن من خلاله تحقيق النفع العام للدولة.

ربط المراكز البحثية العربية مع القنوات الإعلامية والصحافية، وذلك من خلال أوراق وبيانات صحفية Press Releases تصدرها مراكز الفكر العربية، بهدف إمداد الرأي العام بالتحليلات الصحيحة. وقد تكون هذه الأوراق ثماراً لورش مغلقة عقدتها تلك المراكز من قبل، لكنها ستكون مادة جاذبة لتلك القنوات الإعلامية والصحفية.

• توحيد مفهوم «الاستراتيجية» في بداية الحديث، ووفقاً لتعريف أكاديمية ناصر العسكرية، فالاستراتيجية هي علم وفن استخدام الإمكانيات المتاحة لتحقيق أهداف واضحة في إطار زمني محدد. خاصة وأن العلوم الاستراتيجية هي علوم على مستوى الدولة ككل، وتركز على المستقبل، وتتضمن البحث في كل مجالات الأمن القومي، شاملة المجالات العسكرية والأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية وغيرها من المجالات. ولذا، ينبغي عدم الانتظار حتى يقوم العدو بتنفيذ استراتيجيته، والتعامل معها في صورة ردّ فعل. بل من الأفضل دراسة تلك العدائيات وتفصيل استراتيجيات العدو قبل التنفيذ، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالعمل البحثي؛ لأنه قادر على استشراق تلك العدائيات البحثية والتنبؤ بها.

• اقتحام العمل البحثي، وذلك بعقد لقاءات بحثية مشتركة مع باحثين، ممن ينتمون إلى مراكز بحثية لها توجهات مختلفة أو توجهات بحثية معادية، وذلك بعد دراسة توجهاتهم ومناقشتها. ويأتي ذلك انطلاقاً من الوعي الكامل بخطورة هذا النوع من العمل البحثي لما له من قدرة على تشكيل الرأي العام ضد المنطقة العربية باستمرار، لا سيما احتراف تلك المراكز في نشر أفكارها، والتواصل مع صنّاع القرار في دولها، والتواصل مع الرأي العام الخارجي من خلال عمل بحثي يتمّ باحترافية.

• التركيز على إدارة التخطيط بالإضافة إلى امتلاك القدرة على التخطيط. على سبيل المثال، عند التخطيط لتناول ظاهرة الإرهاب، يجب التفكير أولاً في كيفية التعامل مع الظاهرة، والبدائل الاستراتيجية من منظور مستقبلي.

• معالجة قصور المراكز البحثية في العالم العربي، ومدى المشاركة الحكومية في معالجة ذلك، وفي ضوء إحصائيات النسخة الأخيرة من تقرير جامعة بنسلفانيا لتصنيف المراكز البحثية.

الوضع في الاعتبار تصنيف المراكز البحثية الغربية إلى ثلاثة تصنيفات رئيسية؛ هي مراكز معتدلة، ومراكز معادية، ومراكز معتدلة بها عمل بحثي مُعادٍ. وهنا تكمن مشكلة واضحة في تلك المراكز عند رفعها للأفكار والعدائيات إلى صانع القرار، هي تشكّل رأياً عاماً دولياً ضد المنطقة العربية أو ضد دولة عربية ما. فدائماً ما تستعين وسائل الإعلام الغربية بتوصيات تلك المراكز البحثية في صورة بيانات صحفية Press Releases ترفعها لها تلك المراكز، يُراعى فيها بساطة الألفاظ وسلاستها بعيداً عن تعقيد المصطلحات البحثية. ومن ثمّ تتشكل العدائيات البحثية في أفكار بحثية تُرفع لصانع القرار، وإعلام مُعادٍ له الأهداف نفسها.

• التطرق بصورة أكثر تفصيلاً للفرص والتحديات التي تواجه الدراسات الاستراتيجية في العالم العربي، بما يساعد مراكز الفكر والمؤسسات البحثية على المساهمة فيما نحتاجه في هذه المرحلة.

• ضرورة الربط بين مراكز الفكر والمؤسسات البحثية العربية، ووضع أولويات للقضايا التي تقوم تلك المؤسسات بالبحث فيها، على الأقلّ لفترة زمنية تتراوح ما بين عام إلى ثلاثة أعوام. والتركيز من منطلق بحثي على القضايا التي تتمحور حول التشرذم العربي الكبير الذي نشهده اليوم.

• الربط مع الوزارات والهيئات داخلياً، من خلال مناقشة المشكلات التي تواجهها وبناء عمل بحثي يعالجها؛ بهدف بناء استراتيجية تعالج هذه المشكلات. ومن

أن تتبنى مؤسسة بحثية عربية إقامة اجتماعات دورية لمراكز الفكر والبحوث المعنية بالدراسات الاستراتيجية في العالم العربي، لتقييم أوضاعها وتوثيق الشراكة فيما بينها.

رقمنة كافة رسائل درجتي الماجستير والدكتوراه والأبحاث بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية الخاصة بالدراسات الاستراتيجية؛ حتى تكون المكتبة بمثابة مركز عربي للمعرفة في مجال الدراسات الاستراتيجية.

تنظيم منتدى عربي للدراسات الاستراتيجية يجتمع فيه مسئولو مراكز الفكر والبحوث المعنية بالدراسات الاستراتيجية في مصر والمنطقة العربية.

السعي نحو تأصيل حدود الدراسات الاستراتيجية، والأهم هو التركيز على المسائل الأمنية والمتعلقة بالأمن القومي للدول العربية أو الأمن القومي بشكل جمعي، ولكن تكون دراستها بشكل أبعد بعض الشيء عن المسائل الأمنية الفنية أو مسائل العنف أو الحرب.

غرس مفهوم الاستشراف في صلب مفاهيم عملية التنمية، ولا سيما في مجال تطوير مدرجات القائمين على عملية التخطيط وصنّاع القرار والقائمين على عملية صياغة الاستراتيجيات وواضعي السياسات.

- علاج مشاكل تأهيل الباحثين داخل المراكز البحثية في العالم العربي؛ أهمها قدرتهم على رصد الأحداث وتحليلها واستنتاجها، والحرص على تدريبهم مبكرًا على تنمية تلك المهارات واحترافها. هذا بالإضافة إلى تدريبهم على كيفية تحويل العمل البحثي إلى استراتيجية لها إطار زمني محدد، ولها أهداف واضحة تتماشى مع الإمكانيات المتاحة. ومراعاة شروط بناء الاستراتيجية، وإمكانية تفكيكها إلى خطط ومن ثمّ برامج يمكن تطبيقها على أرض الواقع.
- تمييز صانع القرار بين المراكز البحثية الخاصة والمراكز البحثية الحكومية، وطبيعة عمل كلّ منها من حيث مصادر التمويل. فالمراكز البحثية الخاصة، لها استقلالية وحرية أكبر في استقبال الدعم من كافة الجهات. على سبيل المثال، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن؛ تبلغ ميزانيته نحو ٣٣ مليون دولار، ويتلقى تمويله من شركات ومؤسسات وأفراد. وهو ما ينعكس على أهمية الدور الذي يؤديه. لكن مراكز الأبحاث العربية لا تتلقى الدعم الكافي من الموارد المالية، بل قد تتم مطالبة بعض المراكز البحثية الحكومية، التي لا تستقبل التبرعات، بسداد جزء من حصة مواردها؛ حيث يقوم مركز دراسات الشرق الأوسط على سبيل المثال بسداد نسبة ٤٠٪ من حصة موارده إلى جامعة عين شمس.
- دور مؤسسات المجتمع المدني وأيضًا دور الدبلوماسية الناعمة في مساعدة صنّاع القرار السياسي. على سبيل المثال، تقدّم جامعة عين شمس قوافل معونات طبية وغذائية لبعض الدول الإفريقية، مما يساهم في تقليل حدة الصراع والعنف والتنافس. وهو ما يمكن تطبيقه بالتعاون مع دول حوض النيل؛ ومن ثمّ يشعرون بأن التوجه المصري معهم وليس ضدهم.

المصادر

عبد اللطيف، إرواء فخري. «دور مراكز الأبحاث والفكر في صنع القرار السياسي ورسم السياسات العامة في العراق». المجلة السياسية والدولية، العدد ٣٩-٤٠ (٢٠١٩): ١٩-٤٦.

محمود، خالد وليد. «دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكبر». ورقة بحثية غير منشورة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، يناير ٢٠٢١.

www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_4335EE7A.pdf
[تاريخ الدخول على الموقع: ٧ نوفمبر ٢٠٢٣]

McGann, James G. *Global Go to Think Tank Index Report: 2020*. N.p.: University of Pennsylvania. The Lauder Institute. Think Tanks and Civil Societies Program (TTCSP), 2021.

البرق، لطيفة عمر. «دور المراكز البحثية في إثراء المعرفة والبحث العلمي: دراسة ميدانية على عينة من أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة سرت». مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية ٧، العدد ٦٧ (سبتمبر ٢٠٢٠): ٤٩-٦٣.

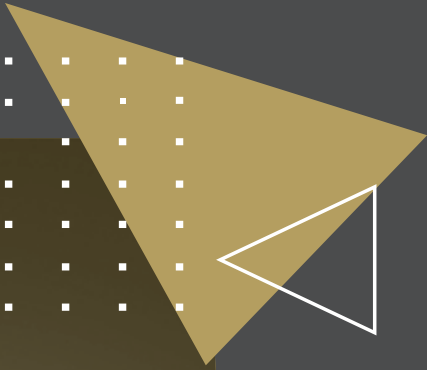
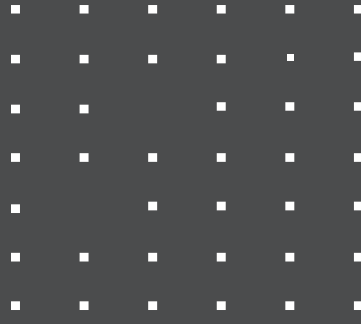
الخزندار، سامي، وطارق الأسعد. «دور مراكز الفكر والدراسات في البحث العلمي وصنع السياسات العامة». دفاتر السياسة والقانون ٤، العدد ٦ (٢٠١٢): ١-٢٨.

رجب، علاء إبراهيم. «دور المراكز البحثية الأمريكية في عملية صنع القرار السياسي: دراسة حالة مؤسسة راند». المركز العربي للبحوث والدراسات، ٢٢ يونيو ٢٠١٨.

[تاريخ الدخول على الموقع: ٧ نوفمبر ٢٠٢٣]

السويدي، جمال علي سند. «دور المراكز البحثية في دعم اتخاذ القرار: دراسة تطبيقية على مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية». ورقة بحثية غير منشورة. منتدى الشراكة المجتمعية الثاني في مجال البحث العلمي، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٩.

صلاح، ربهام، وأمنية الجميل، محرون. «توصيات». ورقة بحثية غير منشورة. ندوة تحديات الدراسات الاستراتيجية في المنطقة العربية، مكتبة الإسكندرية. مركز الدراسات الاستراتيجية، ٣ مارس ٢٠٢٠.



ص. ب. ١٣٨، الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية

+٢٠٣ (٤٨٢٠٤٥٠)

+٢٠٣ (٤٨٣٩٩٩٩)

www.bibalex.org

secretariat@bibalex.org

Bibliotheca Alexandrina - مكتبة الإسكندرية